

Distr.  
GENERAL

A/49/81  
S/1994/209  
24 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٧٢ من القائمة الأولية\*

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ عن وزارة الشؤون الخارجية  
لجمهورية ألبانيا بشأن الدعاية الصربية المتعلقة بالحوادث الحدودية على الحدود الشمالية لألبانيا (انظر  
المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية  
العامة في إطار البند ٧٢ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيلومب كولا

السفير

الممثل الدائم

مرفق

بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤

نشرت وزارة الخارجية الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مؤخرا مذكرة عن الحوادث التي وقعت على الحدود مع ألبانيا، ضمنها اتهامات في منتهى اللامعقولية ضد جمهورية ألبانيا سعيا وراء أهداف معينة. فقد زعمت أن ألبانيا تزيد من الحوادث على الحدود الألبانية اليوغوسلافية بتحريض مواطنيها على عبور الحدود بصورة غير قانونية بقصد زيادة التوتر في العلاقات بين الدولتين وتحقيق فكرة ألبانيا الكبرى. وبعد سرد سلسلة من التلميحات التي تشكك بالسياسة الخارجية لألبانيا، يتناول الجانب اليوغوسلافي بالتعريض العلاقات الصحيحة لألبانيا مع البلدان الأخرى، طارحا فكرة الحوار كوسيلة لتسوية جميع القضايا، زاعما بأنه يفعل ذلك "لمصلحة شعبي البلدين ولمصلحة السلم والاستقرار في البلقان وأوروبا".

الطابع اللامعقول لمحتويات المذكرة يحفز المرء على عدم أخذها مأخذ الجد، ولكن ما دام التاريخ يعلمنا أن الفراغ يمكن ملؤه بالافتراءات والتلفيقات، رأينا من المنطقي أن تعرب ألبانيا مرة أخرى بوضوح عن موقفها إزاء الاتهامات الواردة في المذكرة.

إن حقيقة ما يسمى "بالحوادث والاستفزازات التي يثيرها الجانب الألباني على الحدود" معروفة جيدا داخل وخارج ألبانيا. فمن الاستنكارات التي أطلقتها ألبانيا ومن استنتاجات فريق الرصد الدائم التابع للجماعة الأوروبية في داخل ألبانيا وعلى طول الجانب الألباني من الحدود، التي نشرت على الملأ وأعلنت بها المنظمات المختصة، يخلص المرء إلى أن السبب الرئيسي لحوادث الحدود هو اطلاق النار بلا مبرر من جانب حرس الحدود اليوغوسلاف على مواطنين ألبانيين، لم يهددوا أو يعرضوا للخطر قط حياة حراس الحدود اليوغوسلاف. والضحايا (٢١ قتيلا أو جريحا منذ أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) كلهم من الألبان وليس بينهم فرد واحد من الصرب، على الرغم من التلفيقات الصربية حول ضحية خيالية على الجانب اليوغوسلافي.

لقد أعلنت جمهورية ألبانيا مرارا وتكرارا أنها ضد تغيير الحدود بالقوة. ودأبت سلطاتها على بذل الجهود من أجل صون خط الحدود واحترامه والمحافظة عليه. وتشهد على ذلك المفاوضات التي دارت بين

الجانبيين في إطار اللجنة المركزية المعنية بالحوادث والعلامات على الحدود، فضلا عن الاجتماعات التي يعترزم الجانب الألباني عقدها مع الجانب الآخر قريبا، وحتى قبل الموعد المحدد لها.

والاتهامات الموجهة إلى الجانب الألباني بأنه دمر أو خرب أو نقل علامات حدودية إلى مسافة بعيدة داخل الإقليم اليوغوسلافي، موحية بأن الإقليم اليوغوسلافي لا تحميه القوات اليوغوسلافية إذ، حسب زعمهم، لم يتسلل إلى داخله المدنيون الألبان فحسب، وإنما السلطات الرسمية الألبانية أيضا، إنما هي اتهامات منافية للعقل وتدل على رأي جاهل. ومن ثم ترفض ألبانيا هذه الاتهامات باعتبارها عديمة الوجود وصادرة عن نفوس حاقدة.

تقول المذكرة المشار إليها أعلاه إن الألبان في كوسوفا يتمتعون بجميع الحقوق. وهذا قول يتناقض تناقضا صريحا مع الاستنتاجات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والبرلمان الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وخصوصا الجمعية العامة التي اتخذت في دورتها الأخيرة قرارا خاصا أولت فيه انتباها خاصا للحالة الخطرة في كوسوفا. وعلى الفرار ذاته، كشفت منظمات أخرى، في سلسلة من الوثائق، عن الحالة الحقيقية للسكان الألبان في كوسوفا. وكذلك التقرير الأخير لوزارة خارجية الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان يعتبر دليلا لا يدحض على الحالة التي يجد الألبان أنفسهم فيها، وتزداد هذه الحالة خطورة بعد قرار بلغراد طرد فريق الرصد التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من كوسوفا. وكان ثمة تشديد على ذلك في الاجتماع الأخير المعقود في روما لوزراء خارجية البلدان الأعضاء مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وتشهد عليه أعمال العنف والكيد التي ترتكب ضد الألبان.

ليست ألبانيا هي التي خلقت حالة التوتر في كوسوفا، بل الذي خلقها هي سياسة صربيا ودباباتها ووجود ما ينوف على ٥٠ ٠٠٠ شرطي وجندي صربي هناك وأعمال العنف والارهاب التي يرتكبونها حتى وصل الأمر إلى حالة من الاستعمار المأساوي، يحرم فيها حتى الأطفال من الحق في الدراسة بلغتهم، وتنفيذ فيها عمليات سلب جماعية للألبان، ومن ثم التطهير الإثني الصامت للسكان الألبان. وخلال السنتين الأخيرتين زاد عدد الألبانيين الذين تركوا كوسوفا على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب الاضطهاد الصربي.

وفي هذا السياق، يكون أكثر من الطبيعي بالنسبة لألبانيا أن تهتم بحقوق الألبانيين في كوسوفا والجبل الأسود وأن تنشغل بها، والألبان، خلافا لما تعتبرهم بلغراد ليسوا أقلية ولكنهم شعب كامل يعيش في موطنه الأصلي. وإن إرادة الخير "الصادقة" لدى بلغراد فيما يتعلق بالعلاقات الطيبة مع ألبانيا تنفضح حينما يرى المرء أن المذكرة تساوي بين ما يقرب من مليوني ألباني يعيشون في كوسوفا والجبل الأسود،

وبضع عشرات من الصرب وأبناء الجبل الأسود الذين يعيشون في ألبانيا. فاهتمام ألبانيا بالألبانيين حينما وجدوا، يقوم على أساس مشروع تركزه الصكوك الدولية الأساسية.

وإن الافتراءات والادعاءات ضد ألبانيا من حيث سياستها الخارجية الصريحة إنما هي دليل واضح على موقف العداء لألبانيا والخوف من توسيع علاقاتها مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية. فالتقارب بين ألبانيا وأوروبا المتحدة وحلف شمال الأطلسي وغيرهما ليس موجهاً ضد دول أخرى. بل هو تعبير عن الطابع الديمقراطي لسياساتها الداخلية والخارجية. والادعاءات ضد هذه السياسة إنما هو من سمات الأنظمة الشمولية، التي تعتمد على القهر الاجتماعي والوطني في سياساتها الداخلية وعلى العدوان والتوسع في سياستها الخارجية، متعارضة مع الروح العامة للديمقراطية في أوروبا.

إن ألبانيا الديمقراطية بسياساتها في البلقان وعلاقاتها بمختلف الدول القريبة والبعيدة ومع المنظمات الدولية، تحاول دائماً حماية استقلالها وسيادتها، وحماية السلم والأمن في المنطقة كلها. ولم تكن ألبانيا قط سبباً للقلق سواء بالنسبة للبلقان أو لأوروبا. ولم تشجع قط على العدوان ولم تكن مصدراً للنزاع والحرب. والعالم يعرف جيداً مَنْ هم الذين يسعون إلى إشعال الحريق في البلقان ويهدون بالفعل السلم في أوروبا وما وراءها.

كل من كان واقعياً لا يصعب عليه أن يفهم أن العوائق في وجه الحوار لا تقيّمها ألبانيا الديمقراطية، التي تجعل الحوار أساساً لكل سياستها، وإنما تقوم هذه العقبات نتيجة لروح التعصب التي تتميز بها السياسة الداخلية والخارجية لبلغراد. والطريق إلى الحوار لا يكون بالعنف والارهاب والابتزاز السياسي وإقامة تجمعات جديدة للقوات وإقامة قواعد عسكرية بحرية على الحدود مع ألبانيا.

وألبانيا ليست هي التي تحول دون الحدود مفتوحة والتدفق الحر للناس. فقد طرح الجانب اليوغوسلافي مؤخراً بمقترحات تتعلق بمعايير جديدة على الحدود بهدف زيادة تدفق الناس. وتجري الآن دراسة هذه المقترحات والموافقة عليها تحتاج إلى بعض الوقت، حتى من جانب الهيئات الدولية ذات الصلة، بسبب الجزاءات. ولكن الجانب اليوغوسلافي، دون أن ينتظر الجواب وبالحكم عليها مسبقاً، أعلن في مذكرته أن ألبانيا "رفضت" هذه المقترحات. ويجدر بالملاحظة أن استعداد الجانب اليوغوسلافي لزيادة تدفق الناس لا يتفق مع الواقع، الذي يكذب هذه الرواية. فالمعبران الموجودان حالياً على الحدود لا يستفاد منهما استفادة كاملة بسبب القيود التي يفرضها الجانب اليوغوسلافي، مثل القيود على تأشيرات الخروج لمواطنيها هي. ومن المفهوم تماماً أن هذا القيد يشكل عبئاً ثقيلاً، وخصوصاً بالنسبة لما يقرب من مليونين من السكان الألبانيين الذين يعيشون في كوسوفا والجبل الأسود، الذين يريدون بالطبع أن يتصلوا بذويهم

في ألبانيا. ووفقا لملاحظات فريق الرصد التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، تفرض عقوبة قاسية على الألبانيين، بمن فيهم العاملون في الميادين السياسية والعلمية والثقافية وغيرها، الذين يحكم عليهم من الجانب اليوغوسلافي بأنهم دخلوا ألبانيا بدون تأشيرة خروج، فيحرمون من جوازات سفرهم لا بل ويسجنون.

إن جمهورية ألبانيا ترفض المذكرة التي نشرتها وزارة الخارجية الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، على أساس أنها عارية من الصحة وغوغائية، وتعتبرها خطوة أخرى معادية لألبانيا وهي ذات طابع استفزازي وافتراضي يستهدف تسحين سمعة صربيا في العالم بتصويرها كضحية لما يسمى بالسياسة المزعزة للاستقرار التي تنتهجها دول أخرى أو ضحية للأحلاف والمنظمات العسكرية. وتتسم المذكرة بالحملة الدعائية الشوفينية الصربية التي تسبق العدوان على الحدود الشمالية.

— — — — —